

خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة/الإيدز للاجئين في مصر

آنا بوينشالك

لا يستطيع اللاجئون حاملون لفيروس نقص المناعة البشرية الحصول على الرعاية الطبية المناسبة في مصر بسبب الافتقار للخدمات الطبية ووصمة الخزي الكبير والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفقاً لاتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، تُطالب البلدان المضيفة بتقديم المساعدات الاجتماعية والطبية غير التمييزية للاجئين على قدم المساواة مع الخدمات المقدمة لمواطنيها. لكن في العادة تكون البلدان المثلثة بالفعل بتفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين شعوبها نفسها غير راغبة في تقديم خدمات إضافية للاجئين ونادراً من تُضمن اللاجئين في سياساتها الوطنية لمكافحة الإيدز.

وصمة العار والتصورات المغلوطة

كما في مارس ٢٠٠٧، كان هناك حوالي ٣٩,٤٠٠ لاجئ وشخصاً موضع اهتمام مسجلين لدى مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القاهرة. ومن بين هؤلاء، يشكل السودانيون والعراقيون والصوماليون أغلبية كبيرة (٩٣٪)، بالإضافة إلى جنسيات أخرى للنسبة المتبقية بمقدار ٧٪. ويحظى اللاجئون بالقليل جداً من الحقوق

ومع بدء البلدان النظر في ضرورة اختبار اللاجئين للتأكد من حملهم لفيروس نقص المناعة البشرية من عدمه قبل السماح لهم بالسفر الدولي وإعادة الاستقرار، فقد حرصت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على حماية اللاجئين من الطرد بسبب حملهم لفيروس نقص المناعة البشرية وذلك عن طريق نشر إرشادات سياستها بخصوص حماية ومساعدة اللاجئين ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز).^١ ومنذ ذلك الحين استمرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نشر الإرشادات والخطط الإستراتيجية لتعزيز حقوق اللاجئين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك الدعوة إلى التخلي عن استخدام الفحوصات الإلزامية.

بينما لا يوجد دليل يؤيد الإدعاء بأن الأشخاص اللاجئين يحملون فيروس نقص المناعة البشرية بنسب أعلى، إلا أنه من الصحيح أن اللاجئين هم في الأصل أكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية- بما يعزى إلى عدم الاستقرار الاجتماعي وفقدان ذويهم وعائلتهم، وارتفاع مخاطر تعرضهم للاعتداء الجنسي أو ممارسة الأنشطة الجنسية التجارية، فضلاً عن الافتقار للموارد والخدمات في التعليم والصحة.

قبل التسعينات، كان هناك اهتمام محدود بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسط الأشخاص اللاجئين بما يعزى إلى الخوف من أن تسليط الضوء على هذه المخاطر من شأنه أن يدفع الحكومات إلى رفض القبول باللاجئين.

مؤخراً، من جهة أخرى، قام الصندوق العالمي للإيدز والسُّل والملايا (GFATM) بتوفير التمويل لحوالي ٢٠ لاجئاً للحصول على أدوية الفيروسات الرجعية على مدار فترة ٥ سنوات في منظمة (مصر الملاذ) بداية من خريف عام ٢٠٠٨. وقد بدأت وزارة الصحة، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتدريب الأطباء على التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية وتقديم الاستشارات والفحوصات السرية الطوعية والوقاية من انتقال المرض من الأم إلى الجنين، والعلاج الوقائي بعض التعرض للفيروس ووسائل منع الحمل الطارئة واكتشاف حالات العدوى الجنسية والأمراض المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية.

القضاء على التمييز

لقد تحسن الوضع على مدار الأعوام الثلاثة الماضية مع بدء الحكومة المصرية في توسيع خدماتها لتشمل اللاجئين المسجلين، بالتزامن مع البرنامج الجديد للوقاية من الفيروسات الرجعية (ARV) في منظمة (مصر الملاذ). وتعتبر هذه الأمثلة حول دمج اللاجئين في خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الوطنية ضرورية من أجل مساعدة اللاجئين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في القاهرة، ليس من أجل الأشخاص اللاجئين فحسب، وإنما لتعزيز جهود الوقاية المصرية أيضاً.

ومن جهة أخرى، يشكل التعليم أهمية بالغة في المساعي الرامية للقضاء على وصمة الخزي والتمييز المحيطين ليس بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحده وإنما باللاجئين أيضاً. إن السرية التي تنشأ من خلال إسداء النصح للاجئين بالكشف عن إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية لأسرتهم المباشرة وطبيبيهم فقط تستمر للأسف في إلحاق وصمة العار بهذا المرض. وهذا يعزز من التمييز داخل المجتمع ويجعل المرض مختبئاً في طي الكتمان، مما يؤثر سلباً على الجهود الوقائية. ومن خلال التعليم والبرامج الشاملة فقط يمكن زيادة الوعي ودحض التصورات المغلوطة لنشر تفهم أفضل للوضع.

في عام ٢٠٠٧، اتصل لاجئ إثيوبي بالدكتورة هاريل بوند، مؤسسة منظمة AMERA، ليشرح لها أنه لاجئ يحمل فيروس نقص المناعة البشرية وكانت قد تمت إحالته لمستشفى العباسية للحميات لكنه كان خائفاً من الذهاب. واعتقد أنه سيتم حبسه هناك ولن يسمح له بالخروج أبداً. وفي اليوم التالي، رافقه طبيب مقيم إلى العباسية لكنه رفض الدخول. وقال إن أصدقاءه سيجمعون له المال لإعادته إلى بلاده حيث يستطيع الحصول على الرعاية الطبية اللازمة. لكن حالته الصحية كانت قد ساءت بشكل يجعل في أي تأخير خطراً على حياته.

والفحوصات السرية الطوعية بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان للوصول إلى الأشخاص في المناطق النائية. وتقوم جميع مراكز الاستشارات والفحوصات السرية الطوعية بتوفير الفحص بدون تسجيل الأسماء؛ بينما تحال الحالات الإيجابية للوزارة لأغراض تتعلق بوضع الإحصائيات ومكافحة الأمراض، ولا تقدم معلومات حول هوية المصابين.

لسوء الحظ، بالنظر إلى عدم السماح للأجانب بالحصول على خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز القومية، يتم ترك اللاجئين للاعتماد على المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المحلية- مثل منظمة «مصر الملاذ» (Refuge Egypt)، والتي أدخلت العمل بخدمة الاستشارات والفحوصات السرية الطوعية في عياداتها في عام ٢٠٠٣. وبينما يستطيع كل من يحضر إلى (مصر الملاذ) الحصول على الاستشارات والخدمات السرية الطوعية، غير أن هذه المنظمة تستهدف بالأساس المجموعات عالية المخاطرة ضمن عياداتها لتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية والسُّل. بالنسبة للأمهات الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، فهي تساعد في الوقاية من انتقاله للجنين من خلال العمليات القيصرية وبتوفير اللبن الصناعي للوقاية من الانتشار من خلال من لبن الأم. كما يحق لكل من يحمل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الحصول على طرود غذائية ويمكنهم الحصول على زيارات منزلية من أطباء العيادة. وتعتبر (مصر الملاذ) المنظمة الوحيدة التي تقدم الاستشارات قبل وبعد الفحوصات.

تقوم منظمة كاريتاس، وهي شريك تنفيذي آخر لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بأداء فحوصات فيروس نقص المناعة البشرية في سرية للاجئين عند الطلب وتقدم أيضاً المساعدة والمشورة حول كيفية مواصلة الحياة مع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وبالمثل، تقوم منظمة مساعدة لاجئي إفريقيا والشرق الأوسط (AMERA)، وهي منظمة غير حكومية مستقلة تقدم المساعدة القانونية للاجئين في مصر، بتوفير خدمات الدعم النفسي للاجئين المصابين. ومنذ عام ٢٠٠٥، قد سمح البرنامج القومي للإيدز بوزارة الصحة والإسكان بمعالجة اللاجئين بمستشفى حميات العباسية بالنسبة للأمراض والأوبئة المرتبطة بالإيدز والتي تستلزم تلقي العلاج داخل المستشفى- لكن الخوف من الترحيل لا يزال يحول الكثيرين دون الذهاب.

برغم هذه المبادرات، لا يستطيع اللاجئون الحصول على أدوية الفيروسات الرجعية لحمايتهم من الإصابة بالإيدز. وبينما تتوفر لدى منظمة (مصر الملاذ) أدوية وقائية من الفيروسات الرجعية مثل العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس لضحايا الاغتصاب وجرحات مفردة من أدوية الفيروسات الرجعية للوقاية من انتقال المرض من الأم للجنين، فلا يوجد أدوية للفيروسات الرجعية طويلة الأجل، مما يترك خيارات محدودة جداً للعلاج معزلة عن معالجة أي أمراض معدية قد تظهر.

الاجتماعية والاقتصادية في مصر، ومن ثم يعتمدون وبشكل أساسي على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاء آخرين من المنظمات غير الحكومية للحصول على المساعدة- ويتنافسون، في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان في القاهرة والإسكندرية، مع المصريين المحليين للحصول على موارد محدودة.

لا يعاني اللاجئون من الافتقار للخدمات الطبية فقط، بل يعانون أيضاً من مشكلة وصمة الخزي والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز داخل المجتمع المصري وتجمعات اللاجئين على حد سواء. ارتأت مصر أن نسب انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المنخفضة يمكن أن تعزى إلى الرسوخ القوي للقيم الدينية والثقافية داخل المجتمع. ونتيجة لذلك يوجد افتقار في الوعي حول المرض وكثير من التصورات المغلوطة المتعلقة بطرق الانتشار والوقاية. والنظرة السائغة لحاملي فيروس نقص المناعة البشرية أو الذين يعانون من مرض الإيدز أنهم إما متورطين في علاقات جنسية غير شرعية أو يتعاطون المخدرات وأن فيروس نقص المناعة البشرية أتى به الأجانب، ونتيجة لذلك يعتبر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأمراض سيئة السمعة كثيراً.

قبل عام ٢٠٠٤، تم الكشف عن أغلب الحالات الحاملة لفيروس نقص المناعة البشرية كنتيجة لفحص إلزامي للمتربعين بالدم والأجانب المقيمين لأكثر من ستة أشهر والمواطنين المتقدمين للحصول على تراخيص للعمل بالخارج. وبينما كان الفحص الطوعي متوفراً، تمت إحالة هؤلاء الذين كانت نتائجهم إيجابية لوزارة الصحة والسكان، ومن ثم التنفير إلى حد بعيد من استخدام هذه الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، كان يتم ترحيل الأجانب الذين تكتشف إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية في غضون ٤٨ ساعة في محاولة من أجل احتواء انتشار المرض في مصر. في مارس ٢٠٠٤، وعقب مباحثات مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أعفى البرنامج القومي للإيدز التابع لوزارة الصحة والإسكان أي لاجئ مسجل أو شخص تحت حماية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من نفس هذا التهديد- لكن اللاجئين غير المسجلين ممن تبين إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية لا يزالون غير مشمولين بحماية ضد الترحيل. ونتيجة لذلك، هناك العديد من المنظمات، بما فيها منظمة مساعدة لاجئي إفريقيا والشرق الأوسط (AMERA)، تشجع اللاجئين على الإبقاء على إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية سرّاً.

في السنوات الثلاثة الماضية فقط قامت وزارة الصحة والسكان بدعم من المنظمة الدولية لصحة الأسرة، بتطوير نظام للاستشارات والفحوصات السرية الطوعية ووضع إرشادات وطنية وخطة رصد وتقييم. هناك في الوقت الحالي ١٤ موقعا يقدم الاستشارات والفحوصات السرية الطوعية، تسعة منها تديرها وزارة الصحة والسكان، بالإضافة إلى تسع وحدات متنقلة للاستشارات

٢. هذه الأرقام لا تشمل مئات الآلاف من «الملفات المغلقة»، ناهيك عن ذكر آلاف الفلسطينيين المقيمين في مصر. برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. تقرير حول مشروع: الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحد من أثره وسط اللاجئين في القاهرة الكبرى، مصر. يناير ٢٠٠٦

٣. www.moHP.gov.eg

٤. www.fhi.org

٥. www.theglobalfund.org

والمنظمة الدولية لصحة الأسرة ومنظمة (مصر الملاذ) Refuge Egypt ومنظمة مساعدة لاجئي إفريقيا والشرق الأوسط لما تكرمت به تلك المنظمات من مساعدات.

١. http://data.unaids.org/pub/Report/2005/unhcr_strategic_plan2005_2007.pdf

أنا بوبينشالك (annapopinchalk@gmail.com)

هي طالبة بكلية ماكاليستر في سان بول بولاية

مينيسوتا، وقد عملت كطبيبة مقيمة مع الدكتورة

هاريل-بوند في القاهرة في عام ٢٠٠٧. وتتوجه المؤلفة

بالشكر لكل من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني

بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة كاريتاس